مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 891-909

القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية

The geopolitical arc of energy in the Sahel and Sahara region from the perspective of Algerian foreign policy

حورية قصعة[1*]، مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قالمة، (الجزائر)،

gassaa.houria@univ-guelma.dz

سليم جداي[2]، مخبر العلوم السياسية جامعة المسيلة، (الجزائر)،

Salim.djeddai@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 15-08-2021 تاريخ قبول المقال: 17-10-2021.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رهانات القوس الجيوبولتيكي للطاقة (هلال الطاقة) في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديدا في ظل بروز موضوع جيوبولتيك الطاقة الذي أصبح يدرج كأبرز محاور السياسة الدولية كونه يشهد تقاطع العديد من المجالات، فنظرا للأهمية الإستراتيجية للطاقة أصبحت أنظمة الإمداد وأسواق الطاقة متداخلة بسلاسة مع الأمن العالمي، كما تحولت موارد الطاقة إلى أداة في السياسة الخارجية للدول لتجسيد استراتيجياتها، وفي الوقت نفسه أصبحت تشير إلى حتمية تكيف السياسات الخارجية لبعض الدول مع التموقع الجديد لمصادر الطاقة في السياسة الدولية بما في ذلك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القوس الجيوبولتيكي للطاقة؛ الساحل والصحراء؛ السياسة الخارجية؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the stakes of the geopolitical arc of energy (the crescent of energy) in the Sahel and Sahara region from the perspective of Algerian foreign policy, specifically in light of the emergence of the issue Of geopolitical energy, which has become listed as the most prominent axes of international policy as it witnesses the intersection of many fields, given the strategic importance of energy Supply systems and energy markets have become seamlessly intertwined with global security, and energy resources have turned into a tool in the foreign policy of countries to embody their strategies, and at the same time it has come to

[*] حورية قصعة.

indicate the inevitability of foreign policies of some countries adapting to the new positioning of energy sources in international politics, including Algeria.
Key words: The Geopolitical Arc of Energy; The Sahel and The Sahara; Foreign Policy; Algeria.

مقدمة:

لطالما كانت ولا تزال الجغرافيا السياسية للطاقة – التي توفر الطاقة وتؤمنها بشكل موثوق وبأسعار معقولة – محركا للازدهار والأمن العالميين، فقد شكل استخراج الوقود الأحفوري والتحكم فيه قوة دافعة للاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس بدوره على الحسابات الجيواستراتيجية، وفي ظل السياق الجيوسياسي العالمي المتسم بديناميكية التفاعلات والتغيرات الدولية، أصبحت قضية الطاقة – أكثر من أي وقت مضى– تدرج كأبرز محاور السياسة الدولية، وفي الواقع يعد أمن الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها في السنوات والعقود القادمة، كونه موضوعًا شائكًا يتطلب تحليلًا عبر الأجزاء الصعبة والمتغيرة بشكل ديناميكي، والعمل على فهم التحولات في الطلب العالمي على الطاقة، وتنويع إمدادات النفط والمخاطر الجديدة للاضطراب، والمنافسة المتزايدة في أسواق الغاز العالمية وعلاقتها بأمن الطاقة، والحوافز للاستثمار في هذا المجال على الصعيد العالمي.

قوس الطاقة في منطقة الساحل والصحراء ليس استثناء من القاعدة، فقد أصبح حاليا يشكل أبرز القضايا الدولية، وبدأ يأخذ بعدا هاما في المشهد الجيوسياسي العالمي للطاقة أكثر فأكثر، حيث تجذب احتياطيات المنطقة من مصادر الطاقة وبشكل متزايد – لاسيما النفط والغاز واليورانيوم – اهتمام الدول والشركات الغربية والقوى الاقتصادية الصاعدة على غرار الصين والهند... وذلك بحثًا عن مصادر جديدة للإمداد، وهو ما يفرض العديد من التحديات التي يفرزها تزايد الطلب العالمي على الطاقة على غرار المخاطر الأمنية التي تؤثر على البلدان المنتجة وبلدان العبور سواء المنتمية لهلال الطاقة في المنطقة (القوس الجيوبولتيكي) أو بالنسبة للدول الواقعة ضمن الامتداد الجيوبولتيكي للمنطقة على غرار الجزائر.

- **إشكالية الدراسة**

في ظل الرهانات والتحديات التي يفرزها تزايد اهتمام القوى الدولية والإقليمية بالقوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء، كيف يمكن لصانع القرار الجزائري تكييف وتحيين توجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة بما يحد من تداعيات الرهانات المطروحة؟

- **فرضية الدراسة**

كلما كان هناك توجه نحو تحيين أهداف السياسة الخارجية للتكيف مع متغيرات البيئة الدولية كلما توفرت القدرة على تحويل التحديات والرهانات إلى فرص.

➢ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التطرق إلى العلاقة بين الجغرافيا السياسية ومصادر الطاقة، ومدى تزايد أهمية هذه الأخيرة في السياسة الدولية وتوظيفاتها كسلاح جيوسياسي؛
- ✓ تحديد مكانة القوس الجيوبولتيكي في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ رصد أهم رهانات القوس الجيوبولتيكي (هلال الطاقة) في إقليم الساحل والصحراء على الجزائر ضمن ثنائية جيوبولتيك الصراع على الموارد وحتمية دبلوماسية موارد الطاقة.

تم معالجة الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

المبحث الأول: جيوبولتيك الطاقة بين مطلب الأمن والبقاء

الجيوبولتيك أو الجغرافيا السياسية كطريقة لدراسة العلاقات الدولية تسلط الضوء على أهمية عوامل الموقع على العلاقات بين الدول، وبالتالي تعتبر الجغرافيا السياسية العوامل الجغرافية كمحددات مهمة لسياسة الحكومة والموقع النسبي لقوة الأمم، حيث في دراسة الطاقة هذه يتم فحص عوامل التوطين، وبمعنى آخر أين يمكن الوصول إلى المواد الخام بشكل عام.

وهو ما يدفعنا لطرح العديد من الأسئلة هل هناك عوامل جيوسياسية تتعلق بتوريد الطاقة والمواد الخام تشير إلى الاتجاه الذي يجب أن تسلكه العلاقات الدولية في العقود القادمة؟ ما هي المناطق التي ستجعلها هذه العوامل الجغرافية مرجحة من خلال أي مجموعة من البلدان؟ وإذا كانت الطاقة ذات أهمية حيوية للمجتمع العالمي، فهل ستكون هناك "مراكز طاقة" مثل الشرق الأوسط –على سبيل المثال– سيعتمد عليها باقي العالم؟

نظرًا لأن جميع مصادر الطاقة الأولية تعتمد على مجموعة من التدابير الإضافية اللازمة لتحويل الطاقة إلى شكل قابل للاستخدام ونقلها إلى مناطق الاستهلاك، فإن العوامل الأخرى غير التوزيع الجغرافي للموارد هي جوانب أساسية في جيوبولتيك الطاقة، فخطوط الإمداد والتكنولوجيا ومرافق المعالجة – التي تشكل عامل محوري للموارد – سيكون لها أيضًا آثار على السياسة الدولية، فالتفاعل المستمر بين العوامل التي تؤثر على العرض (احتياطيات المعالجة، والاكتشافات الجديدة، وزيادة استهلاك الطاقة وأبحاث الطاقة والتكنولوجيا) والعوامل التي تؤثر على الطلب (النمو الاقتصادي، واحتياجات نظام اقتصادي معين، وتوافر البدائل) بمرور الوقت سيؤثر على الأهمية النسبية للموارد المختلفة والعوامل الجغرافية، وهو أيضا جانب مهم في جيوبولتيك الطاقة[1].

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية ومصادر الطاقة: قوة التغيير

قد يكون للاعبين الجيواستراتيجيين دوافع جيوسياسية وجيواقتصادية، فمن خلال مشاركتهم في أعمال النظام السياسي الدولي، يمكنهم ممارسة القوة على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية لتحقيق مصالحهم الوطنية، حيث تتجاوز مصالحهم قطاع الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي إلى مصالح سياسية واقتصادية أوسع، لكن إدارة تدفقات الغاز الطبيعي يمكن أن تكون مع ذلك جزءًا من أجندتهم الاستراتيجية عندما تكون هذه التدفقات مهمة لمزيج الطاقة الخاص بهم أو لحلفائهم.

وهنا يمكن فقط لعدد محدود من اللاعبين الجيوإستراتيجيين أن يؤثروا فعلا على التطورات الدولية، وكذلك فيما يتعلق بتدفقات الغاز الطبيعي، فبصرف النظر عن قضايا مثل مناخ الاستثمار وتوافر رأس المال، يمكن لسلوك الفواعل الدولية أن يشكل عاملا محددا لمستوى تدويل قطاع موارد الطاقة في بلد منتج يحجب أو يحفز المستثمرين على تطوير القدرات التصديرية، كما هو الحال في إيران وقطر.

وعليه يمكن للدول التأثير على اتجاه وحجم تدفقات مصادر الطاقة، والتأثير على التطورات في أسواق الغاز على وجه التحديد، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تؤثر تطورات سوق الغاز – على سبيل المثال – المتعلقة بالتغير التكنولوجي وظهور نماذج أعمال جديدة على قرارات الدول، وهذا يبدو جليا من خلال ميل الحكومات إلى السعي للتأثير على نتائج تدفقات معينة للغاز وتأثير الجغرافيا السياسية على صناعة الغاز، كما يمكن أن تؤثر التطورات في صناعة الغاز على مجال التفاعلات الدولية التي تجد الحكومات نفسها فيها من خلال السياسات والمؤسسات الدولية[2]، وهو ما يفرض حتمية تحليل العلاقة بين الجغرافيا السياسية ومصادر الطاقة من خلال دراسة تطور النظام الدولي ومحركاته الرئيسية.

المطلب الثاني: الطاقة كسلاح جيوسياسي

إلى جانب أن وفرة الطاقة ليست طريقًا إلى الانعزالية الانتقائية، فإننا نحتاج أيضا إلى تقييم ما إذا كانت هذه الوفرة تبرر استخدام الطاقة كأداة للأمن القومي ومتى وكيف يمكن ذلك؟؟

على الأرجح ستقرر الدول ما إذا كانت ستستخدم الطاقة كأداة للأمن القومي بناءً على تصوراتها حول ما إذا كان ذلك سينجح أم لا، وعليه يجب على الدول التي تحاول استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي أن تفهم فرصها في تحقيق النتائج المرجوة، فالبلدان التي تخضع لمثل هذه التكتيكات ستحاول حتما الالتفاف على الآثار، فلا يمكن لأي نموذج تحليلي التنبؤ بكل نتيجة من التدخلات السياسية في أسواق الطاقة، ولكن إتباع نهج منهجي لفهم المخاطر والآثار المحتملة قد يؤدي إلى نتائج أفضل، فمن الناحية المثالية ستكون قرارات التدخل في الأسواق مصممة جيدًا، ولن يتم تنفيذ سياسات مضللة أو غير واقعية، كما يمكن مواجهة

التدخلات الخطيرة بسهولة أكبر، وفي هذه الحالة تبرز قواعد الستة كإطار تحليلي جديد أكثر تماشيا مع إفرازات الواقع الراهن.

ضمن نمط قواعد الستة يتم الاعتماد على ستة تدخلات تكتيكية تتضمن معظم الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الدول كأداة لسياسة الأمن القومي للتدخل في أسواق الطاقة، وتقترح القواعد أنه يجب تقييم أي تدخل معين مقابل ستة عوامل سوقية ومؤسسية ستؤثر على النتيجة المرجوة – فلا يوجد عامل فردي قد يشير إلى النجاح أو الفشل–، إلى جانب الارتكاز على افتراض أن البلدان المتأثرة بأي تدخل ستستخدم مثل هذه المنهجية لمواجهة التدخلات ضدها، وهو ما يجعل هذه القواعد توفر أساسا لنهج دوري لتقييم نتائج سياسات الدول بمرور الوقت وما إذا كان يمكن استدامتها، وذلك في حالة استخدامها لاختبار جانبي تدخل السوق والآثار الجيوسياسية[3].

وعليه فإن التدخلات الستة في السوق هي خيارات تكتيكية يمكن أن تؤثر على أسواق الطاقة لخدمة مصالح الأمن القومي، حيث تعكس التكتيكات الخمسة الأولى تاريخ تجارة الطاقة خلال القرن الماضي، بينما يعكس التكتيك الأخير ظهور تغير المناخ كقضية سياسة خارجية وضرورة فهم ما إذا كانت سياسات المناخ الوطنية والعالمية ستؤثر على خيارات الاستثمار لزيادة القدرة التنافسية للطاقة النظيفة والمتجددة وكفاءة الطاقة، وتتجلى هذه التدخلات من خلال[4]:

- **حظر الصادرات**

في أغلب الأحيان تظهر التدخلات لمنع الصادرات كعقوبات على صادرات بلد ما من أجل الغلق على أسواق هذا البلد وعائداته، وتمثل العقوبات الأمريكية والأوروبية على صادرات النفط الإيرانية المثال الأبرز في الآونة الأخيرة؛

- **تقييد الطاقة الإنتاجية**

مستويات الإنتاج في بعض الدول مرتفعة لدرجة أن منع الإنتاج قد يكون معقدا للغاية، فمثلا قد يؤدي تقليص الإنتاج إلى رفع الأسعار العالمية أو الإقليمية بما ينتج عنه إلحاق أضرار مساوية أو أكثر لمن يفرضون العقوبات، كما سيؤدي هذا التدخل إلى منع الاستثمار والتجارة، وبالتالي التأثير على النمو المستقبلي لصناعة الطاقة، وذلك من خلال التأثير على أسعار الفائدة والقدرة على تمويل عجز الميزانية وديون الشركات، ويتجسد هذا النهج في العقوبات الأمريكية والأوروبية الحالية على روسيا.

- **أسواق الفيضانات**

قد تستخدم الدولة المنتجة أو البلدان قدرتها لإغراق الأسواق من أجل طرد أو محاصرة المنافسين الجدد، أو الحصول على حصة في السوق، أو معاقبة أطراف أخرى لها أهداف وتوجهات لتوسيع حصتها في

السوق، فإذا كانت الدول المنتجة للطاقة تعتمد على سعر مرجعي للنفط لموازنة الميزانيات، فقد يكون لخفض سعر النفط آثار بعيدة المدى، وقد تم تطوير لوائح مكافحة الإغراق من قبل منظمة التجارة العالمية لمنع مثل هذه الأساليب في معظم تجارة السلع، لكن تجارة النفط والغاز لم يتم تضمينها بعد؛

- **أسواق التجويع**

قد يحاول المورّدون المهيمنون استخدام الوصول إلى الإمداد كوسيلة للتلاعب بالعملاء الذين يعتمدون بشكل كبير على العملاء الذين لديهم خيارات قليلة، وتعتبر روسيا من أكثر الدول التي تتمتع بعلاقة المهيمن وذلك على كل من أوكرانيا وبلغاريا ودول البلطيق وفنلندا، فإذا اتبعت دولة ما مثل هذا النهج، فيمكنها أن تعرض دورها الدولي للخطر كجغرافيا سياسية جديدة للطاقة، فقد أدى الحظر العربي النفطي في عام 1973 المستهلكين إلى مواجهة مخاطر اضطرابات السوق من خلال إنشاء وكالة الطاقة الدولية؛

- **مساعدة الأصدقاء**

يمكن أن تساعد إمدادات الطاقة المستهدفة أو الدعم الفني لتطوير موارد الطاقة الأصدقاء على النجاة من حالة الطوارئ وبناء القدرات للمستقبل، ومنع الآخرين من الاستفادة من نقاط الضعف الانتقالية، فقد كان هذا هو الأساس المنطقي وراء دعوات الكونجرس في عام 2014 لتوسيع صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية إلى أوكرانيا بعد الغزو الروسي، على الرغم من أن الشركات المصدرة لم تستطع فعليًا تسريع عمليات التسليم بعد الجداول الزمنية المتعاقد عليها، ومن الأمثلة الأخرى استخدام فنزويلا لشركة بتروكاريبي لدعم الوقود وكسب ولاء دول الكاريبي؛

- **تغيير مزيج الوقود**

قد تستخدم البلدان الأدوات المالية والتقنية والدبلوماسية لحمل الدول الأخرى على تغيير مزيج الوقود لديها وجعله أكثر استدامة.

المبحث الثاني: القوس الجيوبولتيكي للطاقة ضمن إقليم الساحل والصحراء ومكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق للأهمية الجيواستراتيجية للقوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء أو ما يعرف بهلال الطاقة ومحاولة رصد ما يتوفر عليه من إحتياطات من مصادر الطاقة، ثم الإنتقال إلى تحديد مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للقوس الجيوبولتيكي للطاقة ضمن إقليم الساحل والصحراء

يشكل إقليم الساحل والصحراء مساحة جيوسياسية ذات أهمية استراتيجية عالمية، يعتمد تكوينه الجغرافي على ما إذا كان المرء يأخذ خط الزوال أو المتوازيات لإعادة التفكير في الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم، لذلك فالملاحظة الأولى التي يمكن رصدها تتمثل في التكوين الجغرافي لهذه المساحة التي تتركز فيها استراتيجيات التحكم الجيوسياسي العالمي في مصادر الطاقة، حيث يمكن تصنيف هذا – أي الشكل الجغرافي – على أنه "هلال"، بدون الربط مع اعتبارات تاريخية أو حضارية أخرى، فهو "قوس جيوسياسي": تبدأ نقطة ارتكازه الأولى من المحيط الأطلسي وإفريقيا عبر الصحراء، بينما يمتد الطرف الآخر إلى حافة شينجيانغ في الصين[5].

إن مسألة السيطرة العالمية على الانتكاسات وطرق الوصول هي مصفوفة صراعات مختلفة، يأخذ التنافس شكل صراعات مفتوحة ومعقدة، حيث تتصادم القوى على المناطق الحاملة للنفط، من قبل مجموعات عرقية أو دينية متداخلة، تحت رحمة المصالح الاقتصادية ومصالح الطاقة الهائلة – ويعد انتشار الصراعات كما هو الحال في دلتا النيجر أو دارفور أو أزواك هو مثال على ذلك– بما يهدد السلام الإقليمي وأمن الإمدادات الدولية، وهو ما يجعل لعبة الفواعل ضمن مسار التحكم في الموارد وطرق الوصول تنحصر بشكل عام في شقين[6]:

- ✓ الأول هو القضايا الاقتصادية المرتبطة بالتنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها تحت الماء وعلى اليابسة في الصحراء والساحل ودلتا النيجر وخليج غينيا، وتعتبر القضية الأولى هي منح العديد من سندات التعدين؛
- ✓ المسار الثاني هو طرق الوصول وميناء الشحن وخطوط الأنابيب التي ستنقل الهيدروكربونات من هذه المنطقة إلى الأسواق المستهدفة في أوروبا وأمريكا.

أما فيما يخص الإمكانات الطاقوية للمنطقة فيمكن رصدها فيمايلي:

- ➢ **مالي**

الذهب هو الصناعة الاستخراجية الرائدة في مالي، ويمثل 95٪ من إنتاجها المعدني، حيث تعد مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، ففي عام 2013 كان الذهب يمثل أكثر من ثلثي إجمالي عائدات التصدير في البلاد، حيث توجد هناك 10 مناجم ذهب صناعية تملكها وتديرها شركات متعددة الجنسيات بما في ذلك AngloGold Ashanti، وقد قامت الدولة في المتوسط بتصدير أكثر من 50 طنًا سنويًا خلال

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 891-909

العقد الماضي، وينتج التعدين الحرفي رسميًا حوالي 4 أطنان من الذهب سنويًا (تعتقد بعض الجهات الفاعلة أن الرقم الحقيقي أعلى بثلاث مرات من الرقم المصرح به) وتقدر قيمة الصادرات ب 140 ألف دولار أمريكي[7].

➢ **النيجر**

تعتبر النيجر رابع أكبر منتج لليورانيوم في العالم، حيث بلغت قيمة صادرتها عام 2010 أكثر من 348 مليون يورو – ما يعادل ضعف إجمالي المساعدة الإنمائية التي تلقتها في نفس العام–، إضافة إلى توفرها على الذهب والفوسفات والفحم، كما دخلت سوق إنتاج النفط في عام 2011 وفق اتفاقية مشاركة في الإنتاج بين الحكومة وشركة البترول الوطنية الصينية، واعتبارا من عام 2012 تم تسجيل 40 شركة تعدين في النيجر وقد كان لدى الحكومة خطط لمضاعفة الصادرات من التعدين بحلول عام 2016[8].

➢ **تشاد**

تنتج حقول دوبا النفطية في جنوب البلاد 145 ألف برميل يوميا وذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2015 منذ عام 2011، إضافة إلى النفط تم تسجيل نوع من الديناميكية في المسار الصناعي للبلاد من خلال بعض الصناعات التعدينية الطفيفة للسلع المعدنية مثل الذهب (بشكل رئيسي في غرب البلاد) والحجر الجيري منذ عام 2015، وقد شجعت الحكومة التنقيب الجديد عن رواسب المعادن غير الهيدروكربونية.

➢ **بوركينافاسو**

في عام 2009 تفوق الذهب على القطن في صدارة الصادرات الرئيسية لبوركينافاسو، وأصبحت البلاد رابع أكبر منتج في القارة، حيث تم إصدار 300 فرصة للتعدين بمشاركة 60 شركة دولية في مطلع عام 2010[9]، لتتراجع إلى المرتبة السادسة بإنتاج بلغ 44 طنا في 2018.

➢ **موريتانيا**

تتوفر موريتانيا على ثروة معدنية هائلة بما في ذلك الحديد والنحاس، حيث تنتج مؤسسة Société minière de Mauritanie (SNIM) – كأكبر مهيمن على قطاع التعدين في البلاد والمملوكة للدولة بنسبة 78.35٪ من حصص الشركة – أكثر من 10 ملايين طن من الحديد سنويا.

وعليه فوفرة وتنوع وجودة الموارد والإمكانيات لدول المنطقة – بما في ذلك مصادر الطاقة– يشكل عاملا رئيسيا لتفسير التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة واعتبارها كمناطق نفوذ، وهو ما يؤكده إدراج المنطقة ضمن استراتيجيات العديد من القوى.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883
السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 891-909

المطلب الثاني: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية

أمع التحول في مصادر القوة أصبحت الدول تلجأ لاستخدام العديد من الأساليب خارج نطاق البعد العسكري لزيادة قوتها الاقتصادية والسياسية، وتشكيل السياسات الخارجية للدول الأخرى بما يتماشى مع مصالحها الخاصة وخلق مجال نفوذ جديد لها، ويعتبر الشكل الأكثر انتشارا لهذه الأساليب هو استخدام العوامل الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، حيث تسعى القوى العظمى أحيانا لتشكيل السياسات الخارجية للدول الصغرى من خلال أسلوب المساعدة الخارجية أو من خلال تفعيل أدوات مثل الحصار والمقاطعة.

في هذا السياق قد تمنح الدول التي تتوفر على موارد الطاقة امتياز للدول التابعة في بعض النواحي (من خلال طريقة مجزية) أو تفرض عقوبات معينة على الدول التابعة، وبالتالي تشكيل سياساتها الخارجية بطريقة تكون أنجع من حيث المصالح الوطنية الخاصة.

وعليه فمصادر الطاقة لها مكانة خاصة بين العوامل الاقتصادية التي تستخدم كأداة للسياسة الخارجية، بحيث تمتلك الدول التي تتوفر على موارد هيدروكربونية – مثل الغاز الطبيعي والنفط– القدرة على تحويل هذه الموارد إلى أداة للسياسة الخارجية، فما مدى توافق ذلك مع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؟

أولا: جغرافية الموقع الجزائري: الأهمية الجيوبولتيكية

تحتل الجزائر موقعا جيواستراتيجيا في شمال افريقيا، فإن كان موقعها الهام يجعلها ترتبط مع الشرق وفقا للأبعاد التاريخية والحضارية، فهي ترتبط وتتفاعل مع بلدان حوض المتوسط لاسيما الواقعة إلى الجنوب من الضفة مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بالأساس، فضلا على بلدان منطقة الساحل جنوب الصحراء– مالي والنيجر أساسا– التي تنامى الاهتمام بها في الفترة الأخيرة بسبب المعضلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة وتمتد آثارها إلى دول الجوار على غرار الجزائر.

من جهة أخرى فإن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية قرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية، وكذلك نظيرتها الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من بلدان الشرق الأوسط، وهذا ما يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل "le différentiel du transport"، فضلا عن أمن وسلامة طرق ومعابر نقل موارد النفط مقارنة بنظيراتها في الشرق الأوسط، إضافة إلى كون هذه الأخيرة تشكل موضوع للصراع الجيبولتيكي الإقليمي بين مختلف القوى العالمية والإقليمية.

إلى جانب ذلك فمن الناحية النظرية فإن أكثر المرشحين المؤهلين لاستضافة Africom بالنظر إلى للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة نجد المغرب أو مصر؛ إلا أنه وحتى مع موافقة هذين الحليفين

الموثوقين فقد رفضت الولايات المتحدة ذلك، فهناك مساعي لإشراك الجزائر كمنصة عمل عالمية في هذا الجهاز الاستراتيجي، وذلك لخلق حليف معادل للدور التركي في جنوب غرب المتوسط، فجغرافيا الجزائر كدولة ذات مساحة شاسعة وتاريخ الجيش المندمج مع تاريخ الدولة على غرار تركيا، وفي المقابل وعلى عكس تركيا التي تفتقر لموارد الطاقة، فإن الجزائر تتوفر على إمكانات كبيرة، إلى جانب جيش يعتبر من أكثر الجيوش فعالية على المستوى العالمي وفي حالة تعاونه مع الناتو والتزام الجزائر بهذا الجهاز الجيوسياسي فيمكنها أن تؤمن إما "كجهة فاعلة" أو "كمرحلة" للسيطرة الشاملة على المنطقة وقطع الطريق أمام القوى المنافسة على مناطق النفوذ في المنطقة وخاصة روسيا[10].

هذا من جهة ومن جهة أخرى إن التطورات الإقليمية وقدرة الجماعات الجهادية على الاحتفاظ بهامش مناورة في الساحل والصحراء، دفعت واشنطن إلى تجديد العلاقات العسكرية والأمنية مع الجزائر، خاصة باعتبار الجزائر شريكا ملتزما في الشق المتعلق بمكافحة الإرهاب، وهو ما أكده تصريح قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا (Africom) الجنرال **Stephen Townsend**: "إنها (الجزائر) تلعب دورا مركزيا في أمن شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط...إن استقرار وأمن هذه المنطقة مهمان للمصالح الأمريكية والإفريقية والأوروبية"[11]، وهو ما يؤكد على محورية الجزائر ضمن إستراتيجيات القوى الكبرى لفرض الهيمنة والحفاظ على مصالحها وحماية مناطق نفوذها أو خلق مناطق نفوذ جديدة لها في المنطقة.

ثانيا: الوضعية الطاقوية للجزائر

يحظى قطاع الطاقة بأهمية كبيرة في الجزائر، فهو يعتبر عصب الاقتصاد الوطني لتوفير الطاقة اللازمة لنشاط القطاعات الاقتصادية، وتمويل المشاريع التنموية من خلال العائدات النفطية.

تتكون الموارد الطاقوية الوطنية أساسا من المحروقات، اليورانيوم، الفحم والطاقات المتجددة، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من الموارد الطاقوية الأحفورية، إذ تقدر احتياطات المحروقات القابلة للاستخلاص ب 12.200 مليار برميل من النفط الخام 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، 65 مليون طن من الفحم و29 ألف طن من اليورانيوم وذلك حسب إحصائيات سنة 2015[12].

ومن خلال المعطيات السابقة يتضح أن الجزائر تمتلك احتياطات هامة من الطاقات الأحفورية تعمل على رفعها باستثناء الفحم الذي توقف عن إنتاجه سنة 2000، وذلك عن طريق الاكتشافات المستمرة إلى جانب رفع نسبة الاسترجاع وإعادة تقيم المكامن بفضل إدخال التكنولوجيات الحديثة، غير أن الاعتماد الشبه تام على موارد الجباية البترولية لتمويل النفقات المتزايدة على المشاريع العمومية يعجل في استنزاف هذه الثروة الناضبة.

ثالثا: تطور هيكل مزيج الطاقة الوطني

عرف مزيج الطاقة الوطني تطورا كميا ونوعيا يظهر من خلال ما يلي:

1- تطور الإنتاج الوطني للطاقة

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة في إنتاجها للطاقة على المشتقات النفطية والنفط الخام بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، حيث سجل إنتاج الطاقة الأولية ارتفاعا من 70.58 مليون برميل مكافئ نفط سنة 1980 إلى حوالي 1.2 مليون برميل من النفط الخام يوميا سنة 2016، وفي المقابل شهد إنتاج الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا، فبعدما كان يمثل نسبة 52٪ من إنتاج الطاقة الأولية أصبح يشكل ما يقارب 54% في سنة 2016، بينما بلغ الإنتاج خلال سنة 2017 حوالي 55 مليار متر مكعب، هذا وتتوفر الجزائر على 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في بداية عام 2018 (جميع احتياطيات النفط المؤكدة في البلاد محتفظ بها على اليابسة لأن الاستكشافات البحرية كانت محدودة)، إلى جانب ما يقارب من 280.000 برميل في اليوم من مكثفات الإيجار و335.000 برميل في اليوم من سوائل النفط الخام غير المدرجة في حصتها لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وأفادت الأوبك أن الإنتاج الجزائري وصل من 808 إلى 809 ألف برميل يوميا وذلك في جويلية 2020[13].

ويعكس هذا التطور التطابق التدريجي لهيكل العرض مع الاحتياطات الحالية المتميزة بوفرة احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر، فقد وفرت الجزائر – كعضو في منظمة الأوبك- ما نسبته 55% من احتياجات السوق الإسبانية من الغاز الطبيعي، و16% من حجم الطلب الايطالي، و15% من حجم الطلب البرتغالي عام 2017، في حين تجاوز الطلب المحلي على الغاز 40 مليار متر مكعب، ويتوقع الخبراء ارتفاعه إلى 100 مليار متر مكعب في آفاق 2025[14]، وقد أثنى الرئيس التنفيذي لشركة إيني الإيطالية للنفط والغاز **كلاوديو ديسكالتسي** على أهمية الجزائر كمصدر مهم للطاقة لبلاده ولضفتي المتوسط، وهو ما تضمنه تصريحه:"إن الجزائر تمتلك احتياطيات من النفط والغاز والطاقة الشمسية تكفي لتغطية احتياجات الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط"، وأضاف بأن الجزائر تملك احتياطات مؤكدة من الغاز تقدر بنحو 4500 مليار متر مكعب، ونحو 21 ألف مليار متر مكعب من الموارد التقليدية وغير التقليدية من النفط والغاز الصخريين[15]، أما تطور إنتاج الطاقات المتجددة فيتم بوتيرة بطيئة بسبب العديد من القيود التنظيمية والمالية.

2- تطور الاستهلاك الوطني للطاقة

يشهد الاستهلاك الوطني للطاقة نموا مستمرا، حيث ارتفع من 1.8 مليون طن مكافئ نفط سنة 1980 إلى 34.94 مليون طن سنة 2004 و58.3 مليون طن سنة 2015، ويرجع ذلك إلى تطور الصناعات

الطاقوية (مصانع الغاز المميع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية)، حيث بلغ استهلاك الطاقة الوطني 59.6 مليون طن في عام 2017، مما يعكس زيادة قدرها 1.2٪ مقارنة بعام 2016، مدفوعًا بشكل أساسي بالاستهلاك النهائي المقدر ب (+ 4.1٪)[16]، وتجدر الإشارة إلى أن تطور هيكل الاستهلاك الوطني يتم بصورة موافقة لخيارات السياسات الطاقوية الوطنية الرامية إلى رفع حصة كل من المحروقات الغازية والكهرباء في إطار تنفيذ المخطط الوطني للكهرباء والغاز[17].

على الرغم من الإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر؛ إلا أنه لا يوجد مؤشرات أو بوادر على إمكانية توظيف مصادر الطاقة كأداة لتجسيد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: رهانات هلال الطاقة في إقليم الساحل والصحراء على الجزائر وآليات المواجهة

تلعب الاعتبارات الجيوبولتيكية لأية منطقة أو إقليم دورا مهما في تحديد العلاقات القائمة بين فواعل ذلك الإقليم، كما تساعد على فهم إشكاليات وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، ذلك أن العلاقات الدولية غالبا ما تكون انعكاس لمتطلبات البيئة أو المحيط بتشعباته الجغرافية والسياسية والاقتصادية، مما يفرض على أطراف هذه العلاقة سلوكا سياسيا في خضم العلاقات الناشئة على مختلف المستويات الإقليمية، القارية والعالمية، وقد استطاعت الجزائر أن تحتل مكانة مهمة في سلم الاهتمامات الإقليمية والدولية لعوامل عدة يمكن إرجاعها بالأساس إلى موقعها الجيبولتيكي وإلى ثقلها الطاقوي، كأحد مصادر البترول والغاز في محيطها[18]، فما مدى الرهانات التي يفرضها القوس الجيوبولتيكي لمنطقة الساحل والصحراء على هذه المكانة؟ وما هي أبرز آليات الحد من تداعيات هذه الرهانات والتحديات المطروحة؟

المطلب الأول: رهانات هلال الطاقة في إقليم الساحل والصحراء على الأمن الجزائري: جيوبولتيكا الصراع على الموارد

إذا كانت أحدث نظريات الجيوبولتيك تعرفها باعتبارها صراع قوى في مجال معين، فهي أيضا تعني الصراع بين قوى متنافسة من أجل السيطرة على الإقليم، وعلى ما يحويه من موارد استراتيجية متنوعة (البترول، الغاز، المنتجات الغذائية، المياه ...الخ)، وكذلك المعالم الجغرافية الحيوية (الموانئ الاستراتيجية، القواعد العسكرية، الطرق التجارية والمضائق البحرية ... الخ)، وعلى اعتبار أن السياسات الدولية هي عموما تشكل محصلة تفاعلات بين الدول، فلذلك يمكن القول بأن الجيوبولتيك هو ما تقوم به الدول من أجل ضبط سياساتها لمواجهة التحديات والتغيرات التي تواجهها في بيئتها الخارجية بحيث تكون سياسات الدول

الخارجية (لاسيما ذات الأنظمة المفتوحة) كمحصلة للتجاذبات والتفاعلات التي تتم بين القوى والجماعات المصلحية على المستوى الداخلي.

تكتسي جيوبولتيكا مراكز إنتاج وتوزيع موارد الطاقة أهمية جيواستراتيجية، وتحديدا بالنسبة للمناطق التي تتحقق فيها ثنائية الأمن والسلام، وتقل أهميتها حينما تكون موضوعا للتفاعل والصراع على مستوى مراكز إمداد الطاقة، ويتأثر شكل ومضمون التفاعل بين الدول حسب كمية إمدادات مراكز الطاقة التي توفرها، والكيفية التي تؤثر بها الأطراف المنتجة في منطقة جغرافية ما على الفاعلين من الدول وغير الدول كالشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالطاقة في سعيهم لتحقيق أهداف أمنهم الطاقوي، والذي يتطلب التحلي بميزة المرونة الاقتصادية والسياسية للصمود في وجه احتمال حصول تعطل الإمدادات الحيوية لمصادر الطاقة، سواء كان ذلك بالنسبة للمصادر الأولية مثل الوقود (البترول والغاز والفحم) أو الكهرباء للمستهلكين.

وضمن هذا السياق صرح دانيل يوغن **Danil Yegin**:" إن تأثير الطاقة على السياسة الخارجية والاقتصاد العالمي واضح عموما، وليست المشكلة من طريقة استنزاف الإمدادات وما إذا كان بعضهم قلق مما إذا كان إنتاج النفط العالمي سيبلغ ذروته قريبا، بل إن المخاطرة الحقيقة فيما يتعلق بالإمدادات طوال هذا العقد أو العقدين التاليين ليست في الجيولوجيا بل في الجيوبولتيكا"، ثم أضاف:" تهدد الاضطرابات الإقليمية والاجتماعية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط والإرهاب العالمي منظومة الإمداد كلها، فقد تسببت نزاعات سياسية في فقدان كميات كبيرة من الإمدادات في مناطق بعيدة عن الخليج الفارسي مثل نيجيريا وفنزويلا..."، وللتأكيد على أهمية مسألة وجود مخاطر ذات صلة بالاضطراب في الإمدادات التي تعتبر متغير حاسم في جيوبولتيكا الطاقة قال Yegin:" إن الاضطراب في الشرق الأوسط الذي تفاقم بسبب الضغوط السكانية (الديموغرافيا) وتغير الأجيال وبروز الاسلاموفوبيا وتهديدات الأنظمة السياسية القائمة وتشكيل بنية تحتية من قبل المنظمات الإرهابية والنزاعات الإقليمية، زيادة المطالب، وضغط السوق، وارتفاع الأسعار، وضع المسألة في بؤرة التركيز الحاد"، وهو ما زاد من الأهمية الجيواستراتيجية لهلال الطاقة في إقليم الساحل والصحراء كبديل ضمن الاستراتيجيات الدولية للسيطرة على مصادر الطاقة.

ففي سياق جيوسياسي عالمي يتسم بالارتفاع المستمر في أسعار المواد الهيدروكربونية والطلب القوي في هذا المجال، أصبحت قضايا الطاقة أكثر من أي وقت مضى في قلب الصراعات الدولية، ومن المفارقات أن منطقة الساحل التي كانت تعرف كمرادف للفقر والبؤس، أصبحت وبشكل متزايد تشكل ساحة للمواجهة الجيوسياسية والجيواستراتيجية بين مختلف القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على الموارد الطبيعية،

إذ تمثل هذه المنطقة 8% إلى 10% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة حيث تشكل أحواض الغاز النسبة الأكبر[19].

أدت التحولات في قضايا الطاقة وتضارب المصالح في منطقة الساحل – الغنية بشكل خاص بالاحتياطيات الكبيرة من الوقود الأحفوري والرواسب المعدنية الاستراتيجية – إلى استقطاب القوى الأجنبية لإيجاد ذريعة للانتشار في المنطقة وهو ما يجسده التواجد العسكري الفرنسي، حيث تمركزت القوات الفرنسية في منطقة الساحل أو بالقرب منها، من خلال أربع قواعد عسكرية دائمة: في السنغال (1200 رجل)، في تشاد (1250)، في كوت ديفوار (2000)، في الغابون (900) وفي جيبوتي (2900)، بالإضافة إلى وجودها المحدود وليس الدائم في بلدان أخرى في المنطقة الفرعية مثل الكاميرون وموريتانيا وبوركينافاسو وإفريقيا الوسطى[20].

من جهتها تسعى الولايات المتحدة لاستعادة 25% من إمداداتها من هذه المنطقة من خلال زيادة نسب الاستثمار فيها، ومنذ عام 2005 كان هناك 300 عنوان استكشاف مخصصة للمنطقة وبشكل أساسي من شركات من الولايات المتحدة والصين، ومع ذلك فإن الاستراتيجية الأكثر صلة بالمنطقة هي استراتيجية الولايات المتحدة لأنها تجمع بين كل تسلسلات اللعبة الجيوسياسية في المنطقة، ويتزامن صعود دورها الاقتصادي والعسكري في المنطقة مع معدل زيادة الاحتياطيات، إذ يحث الاعتماد على الطاقة هذه القوى بشكل متزايد على تحسين الاستراتيجيات الهجومية من حيث تنويع طرق ومصادر الإمداد، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة عبر الصحراء قضية ذات أهمية استراتيجية، أين يقع مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء في سياق التنافس الجيوسياسي القوي والطاقة[21].

إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة بدأت تظهر مؤشرات على تزايد تواجد العديد من القوى الدولية والإقليمية على غرار التواجد الصيني في المنطقة الآخذ في التوسع في ظل تزايد الاحتياجات الصين لمصادر الطاقة والتي أصبحت تشكل عاملاً دافعًا في السياسة العالمية المعاصرة وشرطًا مسبقًا لاستدامة نموها الاقتصادي المرتفع والمستمر، إضافة إلى التواجد الإيراني المتمحور حول الاهتمام بالمعادن الاستراتيجية لمنطقة الساحل وخاصة اليورانيوم...، وهو ما يجعل تكثيف الوجود الاقتصادي والعسكري للجهات الخارجية يشكل عاملا محوريا في خلق تضارب في المصالح وزيادة زعزعة استقرار الدول الهشة والضعيفة في منطقة الساحل، والذي ينعكس بدوره على الأمن الجزائري خاصة في ظل مؤشرات على تزايد تواجد الكيان الصهيوني في الجوار الجغرافي الجزائري – كامتداد للأمن القومي للجزائر– والذي يشكل أبرز وأخطر رهانات القوى الخارجية في المنطقة وتحديدا في ظل سياساته التفكيكية لإثبات الوجود.

المطلب الثاني: الرهانات الطاقوية وحتمية دبلوماسية موارد الطاقة

تعتبر الجزائر من اللاعبين المهمين في سوق الطاقة العالمي كثالث احتاطي عالمي للغاز الصخري والحادي عشر كاحتياطي عالمي للغاز الطبيعي والخامس عشر عالميا والسادس عربيا من حيث الاحتياطي العالمي للنفط والثامن عشر من حيث الإنتاج العالمي للنفط، وبالرغم من ذلك لم يتم بعد سعي لبلورة دبلوماسية جيواقتصادية قائمة على موارد الطاقة – تحديدا الغاز الذي أصبح ميكانيزما فاعلا وموجها للسياسة الخارجية للدول– على غرار روسيا التي سعت للحفاظ على مركزها كمتحكم في تجارة موارد الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، من خلال انتهاج العديد من الاستراتيجيات سواءا عبر الاستثمار أو الدخول كطرف لإدارة الأزمات الواقعة ضمن شبكات التصدير وغلق الطريق على منافسيها في هذا المجال، وهو ما كان لابد على السلطات الجزائرية انتهاجه للحفاظ على مكانتها في الأسواق الأوروبية والاستفادة من موقعها كدولة عبور لمصادر الطاقة من دول الساحل إلى أوروبا وهو ما لم يتم، وحسب العديد من الخبراء في هذا المجال هناك العديد من العوائق التي حالت دون تحقيق ذلك:

- الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي الجزائري أقل بستة مرات مقارنة بما تمتلكه روسيا وذلك حسب التصنيف العالمي لسنة 2018؛
- هامش المناورة منخفض نتيجة العقود الطويلة الأمد التي أبرمتها الجزائر مع بلدان جنوب أوروبا (وتحديدا إسبانيا وإيطاليا)؛
- تعتبر إمكانيات النفط والغاز واحتياطات النقد الأجنبي حجر الزاوية في رهان الجيوبولتيكا الجديدة في شمال إفريقيا، الذي يكشف عن التنافس المتنامي في شكل صراعات مفتوحة ومعقدة بين مجموعة من القوى اللامتناظرة حيث تتصادم هذه الأخيرة من خلال الجماعات العرقية أو الثقافية وهذا بحسب المصالح الجيوبولتيكية والاقتصادية والطاقوية، والذي أدى بدوره إلى تزايد النزاعات وتفاقمها أو موازاة مع مطالب بالتدخل العسكري الخارجي الأممي والدولي لإعادة ضبط متغيرات المنطقة؛
- كما يثير تداخل وارتباط المشاكل الأمنية المنتشرة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل جنوب الصحراء والبحر المتوسط بشكل وثيق، مما جعلها تشكل تحديا أسياسيا للحكومة الجزائرية، وتحديدا في ظل الفراغ الأمني في ليبيا، إلى جانب ضعف هياكل ومؤسسات الدولة في منطقة الساحل الإفريقي[22].

المطلب الثالث: جيوبولتيكا موارد الطاقة: كآلية مساومة جيدة

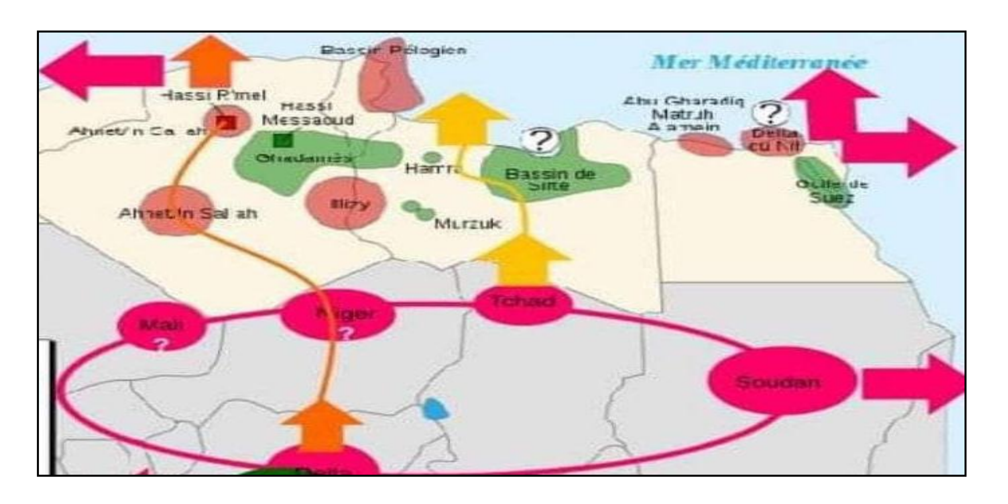
شكلت جيوبوليتيكيا موارد الطاقة بعدا مهما لرسم تفاعلات السياسية الدولية، وهو ما انعكس على مجال الأسواق العالمية والتي تشهد منافسة شديدة على الإمدادات، كما بدأت تظهر مؤشرات عن توجه البلدان المنتجة لاستخدام موارد الطاقة كأداة منظمة للمساومات والمفاوضات في لعبة دولية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.

يعتبر مسعى التحكم والسيطرة والنفاذ لمصادر الطاقة دافعا مهما بالنسبة لأي دولة وذلك لاعتبارات جيوبوليتيكية صرفة، وهو ما يفسر سعي دول المعسكر الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة للهيمنة على جيوبولتيكا القرن العشرين التي تميزت في أساسها بمسعى الوصول إلى مصادر الطاقة والسيطرة عليها من حيث مناطق الإنتاج وطرق النقل والأسواق وكذلك الأسعار، لكونها المحرك الأساسي لمسار التنمية والتطور الاقتصادي في هذه البلدان، ومع بداية ثمانينات القرن العشرين شاع مصطلح "حرب الموارد Recource War" في الأوساط الرسمية والشعبية في الولايات المتحدة بعد إدراكهم أن الاتحاد السوفيتي يهدد إمكانية وصول الولايات المتحدة إلى غاز وبترول الشرق الأوسط.

وفي إطار التحولات والتغيرات العالمية وبروز روسيا كمهين على قطاع الطاقة العالمي، وتحديدا السيطرة على شبكات تصدير ونقل الغاز الطبيعي لأوروبا، أصبح واضحا توظيف مصادر الطاقة كآلية للمساومة، وقد تم وصف هذه الفكرة بالتفصيل في كتاب James Sherr "الدبلوماسية الصلبة والإكراه الناعم: تأثير روسيا في الخارج"، وهو ما تجسد من خلال قدرة شركة غازبروم على إرغام أوكرانيا على دفع 3.1 مليار دولار من العمق بالكامل، كما نص الاتفاق على أن روسيا لن تزود أوكرانيا إلا على أساس المدفوعات المسبقة، ليظل سعر الغاز في أوكرانيا عند مستوى 385 دولارًا / متر مكعب، بعد ذلك أصبحت المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ضامنين لأوكرانيا[23].

وهو ما يؤكد على أهمية ثنائية الموارد والموقع الاستراتيجي القائم على التمركز ضمن شبكات النقل العالمي لموارد الطاقة، وهو الدور الذي يمكن أن تعلبه الجزائر - في حال توفر الإرادة السياسية على غرار الرئيس الروسي- ضمن هلال الطاقة في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما توضحه الخريطة التالية:

الشكل 1: خريطة توضح مركزية الجزائر ضمن شبكات نقل الطاقة للقوس الجيوبولتيكي لدول الساحل



المصدر:

Lagha Chegrouche, "L'Arc Géopolitique de L'Energie du Transsaharien a l'orient: Le Croissant Energétique", consulté le 15 juin 2021, sur : https://2u.pw/3ZzX8

الخاتمة:

بناءا على ما تم التطرق له من خلال محاور الدراسة اتضح بروز القوس الجيوبولتيكي كبنية جيوسياسية جديدة تشكل فيها المناطق الغنية بالموارد مركز ثقل ومحور التركيز الرئيسي لاستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، خاصة في ظل تحول مكانة موارد الطاقة مشكلة عناصر مهمة جدا للقوة في العالم المعاصر، مما دفع العديد من الدول إلى السعي لتوظيفها كبديل للقوة العسكرية من أجل توسيع السيطرة والهيمنة و/أو تعزيز المكانة الدولية، وهو ما تجسد في توجه الدول كجهات فاعلة لاستخدام موارد الطاقة كآلية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية من أجل زيادة قوة الدولة ونفوذها في الخارج، بما يكرس توطيد العلاقة بين الجغرافيا السياسية والموارد النفطية، وهو ما أفرز مع تداعيات ذلك على دول الجوار –خاصة في ظل ثقل القضايا الأمنية في المنطقة – وتحديدا الجزائر.

ونظرا للموقع الجيوبولتيكي للجزائر كونها دولة طاقوية وممر لعبور موارد الطاقة من هلال الطاقة إلى أوروبا ...، مما يضع صانع القرار الجزائري أمام حتمية الربط بين سياسة الطاقة والسياسة الخارجية بتكييف سياساتها مع المتغيرات الدولية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال بإدراج موارد الطاقة لتجسيد وتكريس أهداف سياستها الخارجية.

التوصيات

- ضرورة تعزيز الحوار الإقليمي والتنسيق على مستوى السياسات حول القضايا الأمنية بما فيها الأمن الطاقوي؛

- ضرورة إقامة روابط بين الطاقة والسياق الهش وغير المستقر والتنمية البشرية من أجل تحسين نتائج التنمية في دول المنطقة، ففي سياق هش ومتضارب من المهم زيادة الجدوى المالية لقطاع الطاقة والسماح بإعادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية من أجل منع الأزمات الخطيرة والمشاركة في تعزيز العقد الاجتماعي؛
- العمل على تطوير طرق إمداد بديلة لتحويل تدفقات الغاز؛
- ضرورة توجه صانع القرار الجزائري للاستفادة من الموقع الجيوبولتيكي في خريطة موارد الطاقة والسعي لتوظيف هذه الأخيرة كآلية لتكريس أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

الهوامش

[1] Artur Victoria, "Geopolitics of Energy", 24 /04/2021, from: https://cutt.us/U2NsL
[2] Menelaos (Mel) Ydreos, Geopolitics and Natural Gas, TASK FORCE 3 International Gas Union in collaboration with Clingendael International Energy Programme, Canada, June 2012, p.16
[3] Carlos Pascual, the new geopolitics of energy, Columbia SIPA Center on Global Energy Policy, Columbia university in the city of New York city, September 2015, P.11
[4] Ipid, pp. 11-12
[5] Lagha Chegrouche, L'Arc Géopolitique de L'Energie du Transsaharien a l'orient: Le Croissant Énergétique, Hoggar, consulté le 15 juin 2021, sur : https://2u.pw/3ZzX8
[6] Ipid , p.02
[7] Rachel Cooper, Natural Resources Management Strategies in the Sahel, Helpdesk Report, The K4D, University of Birmingham, UK , October 2018, p.08
[8] Ipid,p.09
[9] Alain Antil, "The Mining Boom in the Sahel Region: Will the Development last?, Note de l'Ifri, February 2014, p.14
[10] Lagha Chegrouche, Ipid
[11] Saber Balidi, Signs of military cooperation between Algeria and the US, The Arab Weekly, 25/09/2020, Retrieved 25/06/2021, Available from: https://2u.pw/s7fAG
[12] وسيلة بوفنش، دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م.6، ع.2، 2018، ص ص.22-24
[13] Pétrole : L'Algérie a augmenté sa production de pétrole, SEN, 15/08/2020, consulté le 27/06/2021, sur: https://2u.pw/KvpYe
[14] يوسف بورنان، احتياطيات الجزائر من النفط والغاز تعيدها لصدارة السوق الأوروبية، العين الإخبارية، الثلاثاء 17/04/ 2018، تاريخ الاطلاع 2021/06/16، متاح على الرابط: https://cutt.us/PBsWB
[15] المرجع نفسه
[16] Bilan Energétique National National Année 2017, Ministère de l'Energie, Edition 2018, p.15
[17] وسيلة بوفنش، مرجع سابق، ص.24.
[18] وسيلة بوفنش، مرجع سابق، ص.24.
[19] Mohamed Saleck, Sahel : une géopolitique de l'invisible !, 21 /12/ 2010, consulté le 30/ 06/ 2021, sur: https://cutt.us/C85qH
[20] Ipid

[21] Lagha Chegrouche, Ipid

[22]عبد الله راقدي، دور النفط في تقوية مواقف الجزائر الجيواستراتيجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10، جانفي2017، ص.44.

[23] Kazimierza Pulaskiego, Russian Energy Diplomacy: instruments and approaches, 02/2017, Retrieved 30/06/2021, Available from: https://cutt.us/IuNzF

قائمة المصادر والمراجع:

مراجع باللغة العربية

أولا: المقالات

1. عبد الله راقدي، دور النفط في تقوية مواقف الجزائر الجيواستراتيجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10، جانفي2017، ص.44.
2. وسيلة بوفنش، دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م.6، ع.2، 2018

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1. يوسف بورنان، احتياطيات الجزائر من النفط والغاز تعيدها لصدارة السوق الأوروبية، العين الإخبارية، الثلاثاء 17/04/ 2018، تاريخ الاطلاع 2021/06/16، متاح على الرابط: https://cutt.us/PBsWB

مراجع باللغة الأجنبية

First: reports

1. Alain Antil, “The Mining Boom in the Sahel Region: Will the Development last?, Note de l’Ifri, February 2014
2. Bilan Energétique National Année 2017, Ministère de l’Energie, Edition 2018
3. Menelaos (Mel) Ydreos, Geopolitics and Natural Gas, TASK FORCE 3 International Gas Union in collaboration with Clingendael International Energy Programme, Canada, June 201216
4. Carlos Pascual, the new geopolitics of energy, Columbia SIPA Center on Global Energy Policy, Columbia university in the city of New York city, September 2015
5. Rachel Cooper, Natural Resources Management Strategies in the Sahel, Helpdesk Report, The K4D, University of Birmingham, UK , October 2018

Second: websites

1. Artur Victoria, Geopolitics of Energy,academia.edu, 24/04/2021, Retrieved 15/06/2021, Available from: https://cutt.us/U2NsL
2. Kazimierza Pulaskiego, Russian Energy Diplomacy: instruments and approaches, 02/2017, Retrieved 30/06/2021, Available from: https://cutt.us/IuNzF
3. Lagha Chegrouche, L’Arc Géopolitique de L’Energie du Transsaharien a l’orient: Le Croissant Énergétique, Hoggar, consulté le 15 juin 2021, sur : https://2u.pw/3ZzX8
4. Mohamed Saleck, Sahel : une géopolitique de l’invisible !, 21 /12/ 2010, consulté le 30/ 06/ 2021, sur: https://cutt.us/C85qH
5. Pétrole : L’Algérie a augmenté sa production de pétrole, SEN, 15/08/2020, consulté le 27/06/2021, sur: https://2u.pw/KvpYe
6. Saber Balidi, Signs of military cooperation between Algeria and the US, The Arab Weekly, 25/09/2020, Retrieved 25/06/2021, Available from: https://2u.pw/s7fAG